

تسارع تضخم أسعار المستهلكين في المناطق الحضرية في مصر إلى أعلى مستوى في خمس سنوات ووصل إلى 25.8% في يناير، في انعكاس سريع لانخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي.

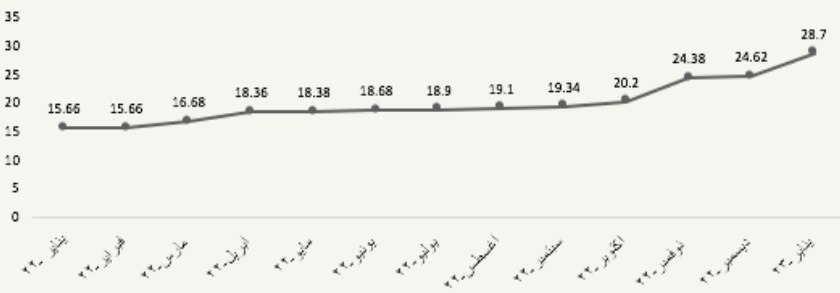
## التضخم



ويرجع السبب الرئيسي للتضخم إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، والتي سجلت أكبر زيادة على الإطلاق على أساس شهري، حيث ارتفعت بنسبة 10.1%. وبذلك يرتفع معدل التضخم السنوي للغذاء إلى 48%. وهذا أعلى من تضخم الغذاء الذي شهدته مصر بعد تخفيض قيمة العملة عام 2016 حين وصل الارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى 42% على أساس سنوي.

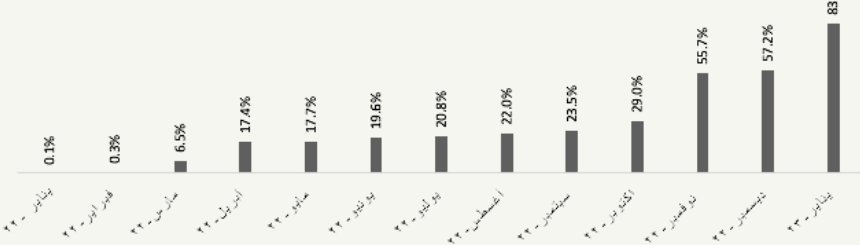


سعر الصرف الاسمي (جنيه مصري / دولار أمريكي)



ويمكن ارجاع هذا الارتفاع الكبير إلى تأثير سعر الصرف

انخفاض قيمة الجنيه المصري (%)

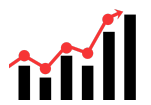


## أبرز أسباب التضخم

نقص بعض السلع والذي كان ناتجاً عن اضطراب سلاسل الانتاج وتراكم مستلزمات الانتاج في الموانئ المصرية في أعقاب أزمة الاعتمادات المستندية، والتي بدأت في الثالث عشر من فبراير 2022 وانتهى العمل بها مع نهاية عام 2022.



وعليه، نتوقع أن يستمر تأثر الأسعار باضطرابات سلاسل الانتاج والمستلزمات وكذلك استمرار تأثير انخفاض قيمة الجنيه، مما يؤدي إلى استمرار الزيادة في معدل التضخم خلال شهري فبراير ومارس على نحو مشابه للزيادة الحادثة في شهر يناير، وبما يصل إلى 24-26% وفقاً لتقديراتنا، قبل أن تبدأ الأسعار في التراجع التدريجي، وذلك في حالة عدم تحريك أسعار الوقود.



أما في حالة رفع أسعار الوقود، فننتوقع أن يؤدي كل 1% رفع لأسعار الوقود إلى زيادة تقدر، وفقاً لحساباتنا الداخلية، ب ربع في المائة في التضخم السنوي. أي أن 10% تحريك لأسعار الوقود سوف يؤدي إلى 2.5% زيادة في معدل التضخم السنوي.



وفي ضوء الزيادة الأعلى من المتوقع في التضخم السنوي في شهر يناير، نتوقع أن ترفع لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي أسعار الفائدة ب 100-200 نقطة أساس في الاجتماع القادم المقرر له الثلاثون من مارس.

